الأمم المتحدة

A/68/265

الجمعية العامة

Distr.: General
5 August 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ٢١ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والترابط: التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

تقرير الأمين العام

موجز

حققت البلدان المتوسطة الدخل في مجملها نموا قويا وأحرزت تقدما في مجال التنمية، وإن تفاوتت فيما بينها من حيث الأداء. ولو أمكن اتخاذ التاريخ منطلقا للحكم فسيتضح أن هذه المجموعة من البلدان معرَّضة لأن تقع فيما يسمى ”فخ الدخل المتوسط“، حيث تفقد تنافسيتها مقارنة بالبلدان المنخفضة الدخل دون أن تمتلك، مع ذلك، تفوقا تكنولوجيا يمكِّنها من اللحاق بالبلدان المرتفعة الدخل. ويكمن التحدي هنا في إعادة تصميم استراتيجيات التنمية مع التركيز على النمو المبتكر والمستدام والاحتوائي، المقترن بالانتقال التدريجي إلى القطاعات التي تعطي فائدة مضافة أعلى.

* A/68/150.

110913 110913 13-41829 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتؤدي منظومة الأمم المتحدة دورا مهما في مساعدة البلدان المتوسطة الدخل على تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، كما يشهد على ذلك كل من ردود الحكومات على استبيان تم إرساله إليها والتقارير المتعلقة ببرامج ومبادرات محددة تنفذها وكالات الأمم المتحدة. وفي حين تمثل الأشكال المختلفة للمساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة تجسيدا لمسعى يستهدف تكييف المبادرات مع احتياجات البلدان كل منها على حدة، فمن الممكن تحقيق مكتسبات إضافية كبيرة عن طريق وضع إطار استراتيجي شامل للتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل.

أولا – مقدمة

١ – أكدت الجمعية العامة أثناء دورتها السادسة والستين، في عام ٢٠١١، أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية، وخاصة فيما يتصل بالقضاء على الفقر، وأن الجهود الرامية إلى التغلب على هذه التحديات ينبغي دعمها لضمان الحفاظ على الإنجازات التي تحققت حتى الآن، بوسائل منها دعم وضع سياسات تعاونية شاملة بشكل فعال.

٢ – وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في القرار ٦٦/٢١٢، أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل. ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ويشار أيضا إلى القرار ٦٤/٢٠٨ الذي يتضمن نظرة مركّزة على الاستراتيجيات والإجراءات الحالية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، مع مراعاة العمل الذي تقوم به المنظمات الدولية الأخرى المعنية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية.

٣ – وعلى غرار التقرير السابق بشأن هذه المسألة (انظر A/66/220)، يعتبر هذا التقرير مبدئيا أن البلدان المتوسطة الدخل هي تلك التي يتراوح نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي بين ١ ٠٣٦ دولارا و ١٢ ٦١٥ دولارا، وذلك حسب تصنيف البنك الدولي باستخدام طريقة الأطلس بتاريخ ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٣، تضم هذه الفئة ١٠٣ بلدان[(١)]. ويميز البنك الدولي هذه المجموعة من البلدان بشكل إضافي فيصنف البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن ٠٣٦ ٤ دولارا في فئة بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. ولا يعترف البنك الدولي بفئة الأمم المتحدة المعروفة بأقل البلدان نموا، ولكنه يعتبر، بدلا من ذلك، البلدان المنخفضة الدخل إحدى الفئات من حيث سياساته الخاصة بالإقراض. وبهذا المعنى، تعرَّف البلدان المتوسطة الدخل على أنها فئة وسيطة من حيث دخل الفرد وحده، على خلاف فئة أقل البلدان نموا، التي تأخذ في الاعتبار أيضا مدى التعرض لأخطار اقتصادية وبيئية ومستوى التنمية البشرية.

٤ – وتشكل البلدان المتوسطة الدخل حوالي ٧٤ في المائة من سكان العالم ويعود إليها ٤٥ في المائة من الإنتاج الإجمالي العالمي، مقيسا بقيم تعادُل القوة الشرائية. وهذا الوزن الكبير الذي تحتله البلدان المتوسطة الدخل في الاقتصاد العالمي يضفي أهمية إضافية على الأداء

(١) يعكس عدد البلدان المتوسطة الدخل المذكورة في النص فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية المقدمة إليها أو في الاستبيانات التي أجريت في هذه البلدان وضع كل منها كبلد متوسط الدخل أثناء تنفيذ برامج المساعدة أو الاستبيانات.

الجمعي القوي نسبيا لتلك البلدان في السنوات الأخيرة، وخاصة في ضوء حالات الضعف التي طال أمدها للاقتصادات المرتفعة الدخل في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة. وفي الوقت ذاته، فإن زيادة تمتين الروابط التجارية والمالية فيما بين البلدان المتوسطة الدخل وبين البلدان المتوسطة الدخل وغيرها من البلدان النامية في السياق العام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تساعد أيضا على تقليل تعرض مجمل أداء النمو للتقلب من خلال زيادة تنويع مصادر النمو.

٥ - غير أن البلدان المتوسطة الدخل تواجه عددا من التحديات، من بينها تفشي الفقر؛ وتفاوت الدخول والفرص وإمكانية تلبية الاحتياجات الأساسية والاستفادة من الخدمات؛ وازدياد التلوث البيئي وتدهور البيئة، بما لكل هذا من آثار جسيمة على الصحة العامة وغيرها، وخاصة في المناطق الحضرية التي ترتفع فيها كثافة السكان؛ والقيود الاجتماعية، من قبيل تلك التي تواجهها النساء والفتيات داخل بلدان كثيرة في التكافؤ التام لفرص حصولها على التعليم والتدريب والعمل؛ وسوء التغذية؛ وارتفاع معدلات وفيات الأطفال؛ ومحدودية فرص الاستفادة من الصرف الصحي أو انعدام هذه الفرص؛ وعدم وجود نظم مناسبة للرعاية الصحية في العديد من البلدان. ويدل ذلك على الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية. وبهذا المعنى، يمكن عن حق اعتبار تصنيف بلد ما بالاستناد فقط إلى متوسط قيمة نقدية تصنيفا غير مكتمل وبحاجة إلى صقل[٢].

٦ - وعلى الصعيد الوطني، يواجه العديد من البلدان المتوسطة الدخل، رغم عدم تجانسها، تحديا إنمائيا حاسما. فموقع كثير من هذه البلدان في الاقتصاد العالمي بالقيم النسبية ينطوي ضمنا على تكاليف إنتاج (وخاصة تكلفة العمالة للوحدة) تفوق تكاليف الإنتاج في البلدان المنخفضة الدخل، في حين أن عدم قدرتها على المنافسة تكنولوجيا يُبقيها دون صفوف الاقتصادات المرتفعة الدخل. ويتضمن الفرع ثانيا - باء من هذا التقرير تحليلا أكثر تفصيلا لظاهرة انحباس هذه البلدان في مرحلتها الإنمائية الحالية.

٧ - ويتطلب وضع سياسات إنمائية فعالة وتنفيذها أن ينتهج مقررو السياسات في البلدان المتوسطة الدخل نُهُجا متكاملة تغطي تشكيلة واسعة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي المجال الاقتصادي، يشمل ذلك على سبيل المثال تشجيع صناعات معينة باستخدام حوافز مالية وتوفير بيئة تكون مواتية بشكل عام للمشاريع الخاصة؛ وتحسينات

(٢) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن أوجه القصور في التصنيف القائم على دخل الفرد، انظر Economic Commission for Latin America and the Caribbean, “Financing for development and middle-income countries: new challenges” (Santiago, 2011). يرد اقتراح بديل لتصنيف البلدان المتوسطة الدخل حسب مستويات مختلفة لإمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال في Peter Fallon and others, “Middle-income countries: development challenges and growing global role” (Washington, D.C., World Bank, 2001).

في منظومة التعليم تلائم الاحتياجات الخاصة لقطاعات الاقتصاد الفعلية وترتبط بتلك الاحتياجات؛ وهياكل أساسية أفضل من قبيل شبكات النقل والاتصال والطاقة؛ ونظما أفضل وأوسع وأيسر منالا للرعاية الصحية؛ وإطارا مؤسسيا يتسم بالموثوقية والشفافية ويشمل على وجه الخصوص تحديدا وحماية واضحتين لحقوق الملكية أو الأشكال التقليدية للملكية. وبالنظر إلى الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية، ستتفاوت البلدان بطبيعة الحال في مجموعة التحديات الخاصة التي يواجهها كل منها، وبالتالي أيضا في التدابير السياساتية المثلى. ولكن يظل هناك مجال لأوجه التآزر ونقل الخبرات في ميدان السياسة العامة.

ثانيا – التحديات الرئيسية في سبيل تنمية البلدان المتوسطة الدخل

ألف – الاتجاهات الاقتصادية الكلية والإنمائية المشهودة مؤخرا

١ – النمو الاقتصادي

٨ – في ذروة الأزمة الاقتصادية العالمية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ عندما انكمش النشاط الاقتصادي في العالم ككل وفي البلدان المرتفعة الدخل، حققت مجموعة البلدان المتوسطة الدخل مع ذلك معدل نمو كان في متوسطه إيجابيا بصورة معتدلة (الشكل ١). واستمر تفوق أداء البلدان المتوسطة الدخل في السنوات اللاحقة مقارنة بغيرها من الفئات، إذ حققت معدل نمو إجمالي بلغ متوسطه ٦ في المائة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢، أي ضعف متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وبين المناطق دون الإقليمية، سجلت البلدان المتوسطة النمو في آسيا أعلى متوسط معدل نمو في فترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، حيث بلغ ذلك المتوسط ٧,٥ في المائة (الشكل ٢)، فيما احتلت منطقة أفريقيا أدنى مستويات طيف هذه المناطق إذ بلغ متوسط معدل النمو فيها ٣,٣ في المائة. وطبقا لأحدث التوقعات الاقتصادية، من المتوقع أن يظل النمو في البلدان المتوسطة الدخل قويا أيضا في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤[(٣)].

(٣) يستند هذا التحليل إلى تصنيف البلدان المتوسطة الدخل في تموز/يوليه ٢٠١٢. وقد استُقيت البيانات من قاعدة بيانات الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ما لم يذكر خلاف ذلك. وللاطلاع على تحليل مفصل للتوقعات الاقتصادية العالمية، انظر ''الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠١٣'' (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.13.II.C.2) و ''الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم: الجديد حتى منتصف عام ٢٠١٣''.

الشكل ١

النمو الحقيقي السنوي للناتج المحلي الإجمالي وفقا لتصنيفات البلدان (التغير بالنسبة المئوية)

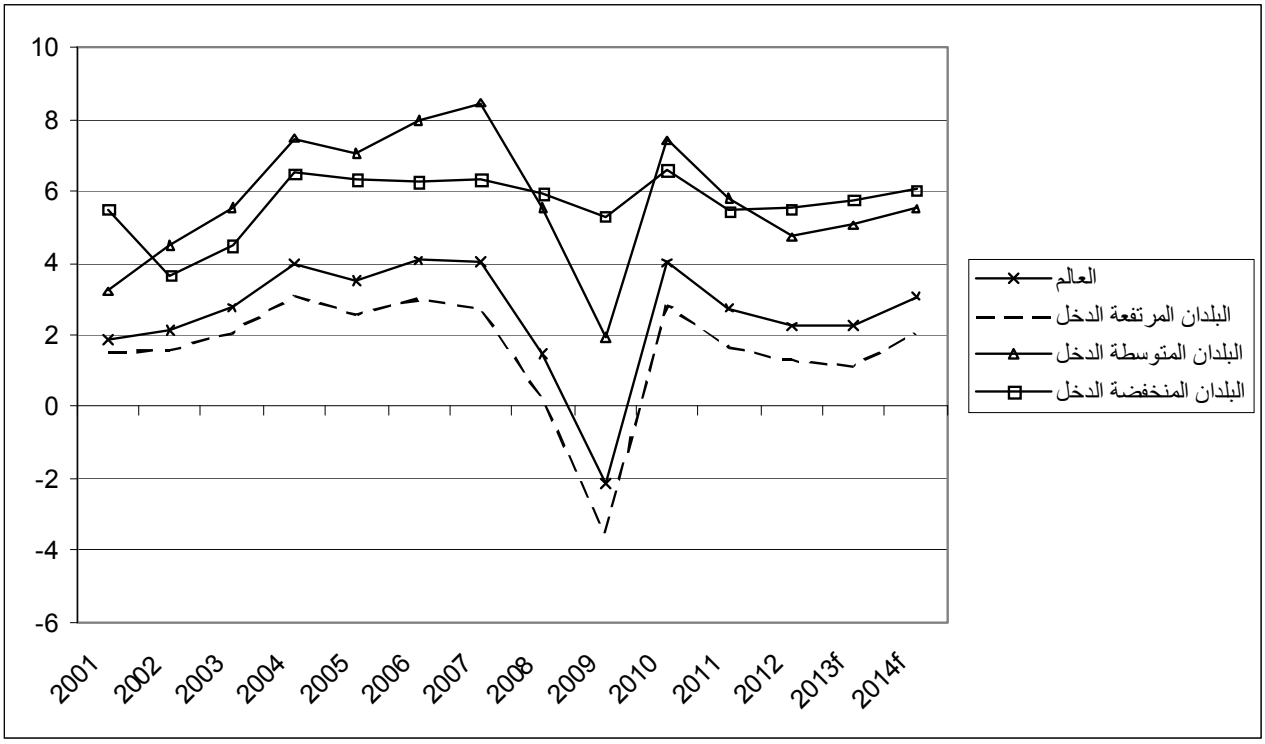

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(أ) تنبؤات الأمم المتحدة.

الشكل ٢:

النمو الحقيقي السنوي للناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتوسطة الدخل حسب المناطق (التغير بالنسبة المئوية)

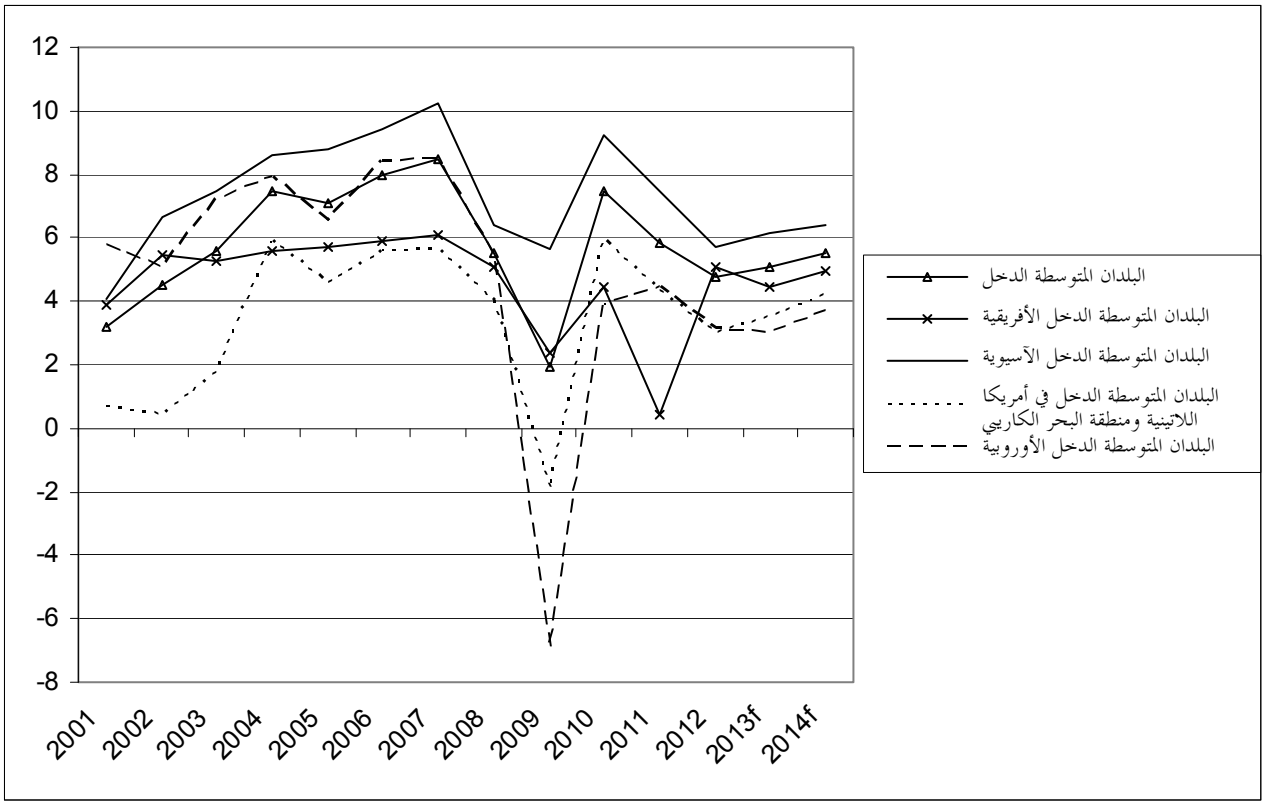

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(أ) تنبؤات الأمم المتحدة.

٩ - ويحتاج منحنى النمو الرئيسي للبلدان المتوسطة الدخل إلى عدة توضيحات. فأولا، هناك تفاوت داخلي في أداء النمو بين هذه البلدان. فمثلا، سجلت البلدان المتوسطة الدخل الآسيوية في بعض الأحيان معدلات نمو تقارب ضعف معدلات نمو البلدان المتوسطة الدخل الأوروبية، لأن الأخيرة عانت من أزمة الديون والأزمة الاقتصادية الأوروبية بسبب روابطها التجارية والمالية الوثيقة بمنطقة اليورو، الأمر الذي قلص من معدلات نموها الإجمالية.

١٠ - وفضلا عن ذلك، يبدو أن الأزمة الاقتصادية كان لها أثر طويل الأمد على النمو الكلي للبلدان المتوسطة الدخل. فمتوسط معدل النمو الكلي للبلدان المتوسطة الدخل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ البالغ ٦ في المائة يتباين مع متوسط معدل نموها الكلي البالغ ٧,٨ في المائة الذي حققته في السنوات الثلاث التي سبقت الأزمة (٢٠٠٥-٢٠٠٧). وشهدت البلدان

المتوسطة الدخل في أفريقيا أشد حالات التباطؤ حدة في معدلات النمو، من ٥,٩ في المائة إلى ٣,٣ في المائة، وفي أوروبا من ٧,٨ في المائة إلى ٣,٨ في المائة. وقد كانت البلدان المتوسطة الدخل عرضة بشكل خاص للتأثر بالأزمة عبر قنوات عديدة جدا لانتقال هذا الأثر، مثل التجارة وأسعار السلع الأساسية وتدفقات رؤوس الأموال الدولية والتحويلات النقدية.

١١ - وفضلا عن ذلك، كان معدل النمو للفرد الواحد أقل كثيرا من معدل النمو الكلي في عدد من البلدان المتوسطة الدخل، وبالذات صاحبة معدلات الخصوبة المرتفعة، وخاصة في أفريقيا. فقد وصل متوسط معدل النمو للفرد الواحد في البلدان المتوسطة الدخل الأفريقية ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٢، بينما بلغ ذلك المتوسط في البلدان المتوسطة الدخل الآسيوية ٤,٧ في المائة. وهذا التفاوت الكبير في النمو ينطوي أيضا على اختلافات حادة في احتمالات الحد من الفقر، وذلك لسببين هما الأثر المضاعِف والتدني الفعلي الذي كثيرا ما يكون عليه دخل الفرد في مستواه الأساسي الاستهلالي. ويصدق ذلك بوجه خاص على البلدان المتوسطة الدخل، التي يعيش ٣٧ في المائة من سكانها على أقل من دولارين في اليوم[٤].

٢ - التجارة الدولية

١٢ - لا يزال الاتجاه المتمثل في قيام البلدان المتوسطة الدخل بدور متزايد الأهمية في التجارة العالمية قائما دون تغيير، إذ زادت حصة هذه البلدان في الصادرات العالمية الكلية في كل عام منذ عام ٢٠٠٠ من ٢٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٢. على أن هذا الاتجاه قد استمد أكثر قوة دفعه من البلدان المتوسطة الدخل الآسيوية، التي سجلت قرابة ضعف حصتها في الصادرات العالمية، إذ زادت هذه الحصة في المدة المذكورة من ١١,٩ في المائة إلى ٢٠,٤ في المائة. وزادت أيضا حصة البلدان المتوسطة الدخل الأوروبية، ولكن بشكل طفيف فقط. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت حصة البلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا في الصادرات العالمية. ويبدو أن البلدان التي تتميز صادراتها بمزيد من التنوع وبارتفاع قيمتها المضافة قد شهدت اتجاها أكثر إيجابية في حصتها مما شهدته البلدان التي يرتكز هيكل صادراتها بشكل أكبر على الموارد.

١٣ - وتؤدي التجارة أيضا في اقتصادات البلدان المتوسطة الدخل دورا أهم نسبيا من دورها في اقتصادات المجموعات الأخرى من البلدان. ففي المتوسط، شكلت الصادرات ٣٦,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتوسطة الدخل في عام ٢٠١٢، مقارنة بـ ٣٢,٩ في المائة لبلدان العالم كافة و ٣١,٥ للبلدان المرتفعة الدخل. وبين فرادى المناطق،

(٤) البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، ٢٠١٠.

لم تسجل إلا البلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حصة أقل بشكل ظاهر قدرها ٢٣,٨ في المائة. ويؤدي ذلك على وجه الإجمال إلى أن تصبح البلدان المتوسطة الدخل، وخاصة تلك التي لا تصدر إلا سلعة أساسية واحدة أو بضع سلع أساسية، عرضة بشكل نسبي للتأثر باتجاهات التجارة العالمية.

٣ - الاستثمار المباشر الأجنبي

١٤ - زادت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان المتوسطة الدخل بشكل مطرد خلال العقدين الماضيين، إذ بلغ حجمها ما يزيد على ٦٠٠ بليون دولار في عام ٢٠١٢، وإن كانت قد تذبذبت في السنوات القليلة الماضية منذ الأزمة المالية العالمية[٥]. وتشير البيانات المتاحة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن أكثر من نصف حجم الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إلى مجموعة البلدان المتوسطة الدخل يوجد في قطاع الخدمات[٦]، مقابل أربعة أخماس في مجموعة البلدان المرتفعة الدخل و ٣٠ في المائة في مجموعة البلدان المنخفضة الدخل، الأمر الذي يدل على أن حصة الخدمات في مجموع الاستثمار المباشر الأجنبي تزيد مع التنمية الاقتصادية. وقد استطاعت مجموعة البلدان المتوسطة الدخل، بفضل تطوير صناعات تعتمد على مستوى متوسط من التكنولوجيا وتحرير الخدمات، أن تجتذب استثمارات من شركات في البلدان المتقدمة والنمو النامية على السواء ومن طائفة كبيرة ومتنوعة من الصناعات. وفي الوقت ذاته، زادت أيضا تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من البلدان المتوسطة الدخل زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة.

٤ - التضخم

١٥ - انخفض متوسط معدلات التضخم في البلدان المتوسطة الدخل، حيث بلغ ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٢. وسجلت البلدان المتوسطة الدخل الأفريقية أعلى مستوى إجمالي للتضخم هو ٧,٨ في المائة في عام ٢٠١٢، في حين شهدت البلدان المتوسطة الدخل في أوروبا أكبر انخفاض، من ١٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٢. وكان لازدياد ضعف النمو عموماً أثر تخفيفي رئيسي على معدلات التضخم. ومع ذلك، ما زال التضخم في البلدان المتوسطة الدخل، من حيث القيمة النسبية، يعادل

---

(٥) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report 2013. Global Value Chains: Investment and Trade for Development* (United Nations publication, Sales No. E.13.II.D.5).

(٦) تشير تلك البيانات إلى مجموعة فرعية من البلدان المتوسطة الدخل.

نحو ضعف المتوسط العالمي وثلاثة أضعاف المتوسط في البلدان المرتفعة الدخل نظراً لعوامل مثل قوة الطلب الناجمة عن وفرة الإيرادات المتحققة من صادرات الموارد الطبيعية، والمستوى الأقل من المتوسط للمحاصيل، والنزاعات العسكرية وتدفقات رؤوس الأموال نتيجةً لاتباع البلدان المرتفعة الدخل لسياسة نقدية تيسيرية للغاية.

١٦ - وتؤدي معدلات التضخم العالية نسبيا في البلدان المتوسطة الدخل إلى انعكاسات هامة من ناحية الاقتصاد الكلي ومن الناحية الاجتماعية. فهي تحد، من الناحية الأولى، من الحيز المتاح للسياسة النقدية لدعم النمو من خلال اتباع نهج يتسم بالمزيد من الطابع التيسيري. وفي الوقت ذاته، يُضعف التضخم القوة الشرائية للأسر المعيشية، وهو أمر يغدو على جانب كبير من الخطورة، وخصوصاً عندما لا يكون للعديد من الناس، كما هو الحال في البلدان المتوسطة الدخل، ما يكفي من الدخل لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

٥ - القدرة على تحمل الدين

١٧ - بلغت نسبة الدين الحكومي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتوسطة الدخل ككل ٤٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٢، أي بزيادة طفيفة عن نسبته في عام ٢٠١١ البالغة ٤٥,٥ في المائة[٧]. وفي الوقت نفسه، ازداد الدين الخارجي الكلي لتلك البلدان زيادةً معتدلةً من ٢١,٢ في المائة إلى ٢٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ذاتها (الشكل ٣). وفي حين أنّ هذه الأرقام الإجمالية منخفضة نسبياً من الناحية التاريخية وأنّ قدرة البلدان المتوسطة الدخل على تحمل الدين يمكن وصفها بأنها مشجعة، لا تزال حالة الدين تطرح إشكاليةً في عدد من البلدان المتوسطة الدخل. ويسري هذا الأمر بوجه خاص على بعض الدول الصغيرة التي تواجه اقتران أوضاع فريدة على مستوى الاقتصاد الكلي بتحديات في مجال الديون السيادية. ففي منطقة البحر الكاريبي على سبيل المثال، حققت العديد من البلدان استقراراً في نسب دينها العام بل خفضتها قبل الأزمة المالية العالمية، وذلك نتيجة للنمو الاقتصادي. ولكن الأزمة تركت بعد ذلك تأثيرا سلبيا شديدا على هذه البلدان بسبب روابطها الوثيقة بالولايات المتحدة وأوروبا والانخفاض الكبير في دخلها من السياحة. وقد اتخذت هذه البلدان تدابير على صعيد السياسات شملت زيادة الإنفاق العام من أجل دعم النمو والحد من الأثر السلبي للأزمة على العمالة، فأدى ذلك إلى زيادة الدين العام.

(٧) يستند هذا التحليل إلى ما ورد في الفصل المتعلق بالقدرة على تحمل الدين في تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣. وأعيد تحليل البيانات فيما يتعلق، بشكل خاص، بمجموعة البلدان المتوسطة الدخل.

١٨ - واتسمت مكونات الدين العام للبلدان المتوسطة الدخل باتجاهين مهمين. فأولا، ارتفعت حصة الدين القصير الأجل من الدين الخارجي لهذه البلدان ككل من ١٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨ في المائة في عام ٢٠١٢ (الشكل ٣). وهذا الأمر قد يشكل خطراً كبيراً في مجال إعادة تمويل الدين، ولا سيما في بيئة تشهد ما يُتوقع حاليا من رفع لأسعار الفائدة في سياق تراجع الاقتصادات المرتفعة الدخل عن اتباع سياسات التحفيز النقدية. ومع ذلك، فإن الخطر العام المتصل بالاقتصاد الكلي يتناقص، ولو جزئياً، نتيجة لانخفاض حصة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي. وثانيا، تلجأ بعض البلدان إلى استخدام الاقتراض الخاص بدلاً من الاقتراض العام، مدفوعةً في ذلك بعدد من العوامل المواتية مثل قوة النمو والارتفاع الكبير في أسعار الصادرات من السلع الأساسية. ومع أن التمويل الخاص يُوسِّع قاعدة التمويل المتاح، فإنه قد يزيد أيضاً من التعرض لمخاطر المديونية، وخصوصا عندما تقترض بلدان تعتمد على قاعدة تصدير ضيقة هذه القروض غير التساهلية.

الشكل ٣:

مختارات من نسب الدين للبلدان المتوسطة الدخل (بالنسبة المئوية)

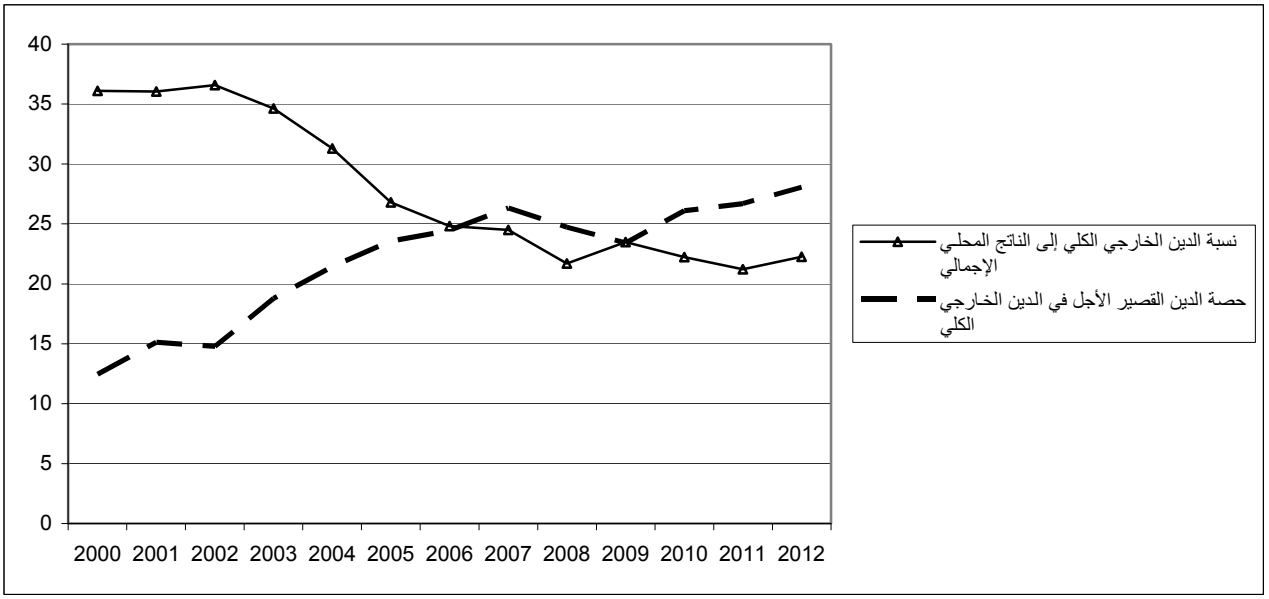

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٦ - العمالة وأسواق العمل

١٩ - ازداد متوسط معدل البطالة في البلدان المتوسطة الدخل في ذروة الأزمة في عام ٢٠٠٩، مدفوعا خصوصا بالتأثير الناتج عن زيادة ضعف الطلب على الصادرات، لكن هذا المتوسط أخذ في التراجع منذ ذلك الحين إلى أن وصل إلى مستوى ما قبل الأزمة. ومع ذلك، لا تُعطي البيانات الرسمية سوى صورة جزئية عن الظروف الحقيقية في أسواق العمل. ففي العديد من البلدان مثلاً، لا تزال العمالة الناقصة والعمالة غير الرسمية منتشرتين على نطاق واسع، بيد أنهما لا تظهران في كثير من الأحيان في أي بيانات رسمية. وفي هذا السياق، تؤثر العمالة غير الرسمية أيضاً على قضايا حقوق الإنسان وحماية الطفل في عدد من البلدان أو تنطوي على انعكاسات في هذين المجالين. وبالإضافة إلى ذلك، تشهد عدة بلدان متوسطة الدخل فوارق كبيرة بين الجنسين في أسواق عمالتها[٨].

٢٠ - وعلاوة على ذلك، تتباين معدلات البطالة تبايناً كبيراً حسب المناطق. ففي حين سجلت آسيا أدنى معدل للبطالة هو ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٢[٩]، لأسباب ليس أقلها أداء النمو القائم على تصدير السلع كثيفة العمالة، كان معدل البطالة عكس ذلك في البلدان الأفريقية، التي شهدت في عام ٢٠١٢ معدل بطالة قُدر متوسطه بـ ٩,٩ في المائة، وهو نابع من عدد من العوامل، منها الافتقار إلى النشاط الاقتصادي ذي القيمة المضافة الأعلى الذي يقترن به توليد فرص عمل أكثر عددا وأفضل جودة. وفي الوقت نفسه، يوجد في البلدان المتوسطة الدخل الأفريقية أصغر السكان عمراً، حيث تبلغ نسبة من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ٣٨ في المائة من مجموع السكان[١٠]. ومن شأن هذه البنية الديمغرافية أن تمارس المزيد من الضغوط على أسواق العمل في المستقبل.

٧ - التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان المتوسطة الدخل

٢١ - تضطلع البلدان المتوسطة الدخل بدور حاسم في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، فهي لا تشمل ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان العالم فحسب بل أيضا ثلثي السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم[١١]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما تكتسيه مختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية من طبيعةٍ أعمقَ أثراً في كثير من البلدان المتوسطة الدخل

(٨) International Labour Organization (ILO), “Global employment trends for women” (Geneva, 2012).

(٩) مصدر البيانات: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل.

(١٠) مصدر البيانات: تنقيح التوقعات السكانية في العالم، ٢٠١٠.

(١١) مصدر بيانات هذا الفرع هو قاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية في العالم.

قد يفاقم تأثير تلك المشاكل على فرادى الأشخاص ويؤدي إلى تعقيد سبل الوصول إلى حل لها على حد سواء. وعلى وجه الخصوص، يتعرض سكان العديد من البلدان المتوسطة الدخل لمخاطر مالية أكبر، لأسباب منها، مثلاً، انعدام شبكات الأمان الاجتماعي أو عدم كفايتها. ويكتسب مفهوم التعرض للمخاطر في عدة بلدان وزناً أكبر في ضوء ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالتوازي مع ذلك، ما زال ثمة قدر كبير من عدم المساواة في العديد من البلدان المتوسطة الدخل، وهو أمر لا يترع إلى إعاقة النمو فحسب بل أيضا إلى إضعاف تأثيره في مجال الحد من الفقر. وفيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فقد ازدادت أهمية البلدان المتوسطة الدخل بسبب نفوذها المتزايد على الصعيد الدولي، وتأثيرها الملموس على البلدان المنخفضة الدخل من خلال الروابط المتنامية بينهما من قبيل التجارة والتحويلات المالية، وتقديم بعض البلدان المتوسطة الدخل لمساعدات مالية للبلدان النامية الأخرى[١٢].

٢٢ - ومن حيث التقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، لم تكن الصورة إيجابية كلها في مجموعة البلدان المتوسطة الدخل، رغم إحرازها تقدما ملحوظا في كثير من النواحي. فعلى سبيل المثال، حقق عدد من البلدان بالفعل تخفيضاً بأكثر من النصف لنسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم. و انخفض هذا المعدل في الصين من ٦٠,٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩، وفي البرازيل من ١٧,٢ في المائة إلى ٦,١ في المائة في الفترة ذاتها. وشهدت عدة بلدان أخرى انخفاضاً في هذا المعدل أيضا، وإن كان ذلك بدرجة محدودة بقدر أكبر. ففي الهند، على سبيل المثال، انخفض المعدل من ٤٩,٤ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٣٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٠. وتظهر هشاشة البلدان المتوسطة الدخل في الحالات التي سُجلت فيها زيادة واضحة في هذا المعدل، ثم عاد للانخفاض لاحقاً إلى مستوياته السابقة أو حتى إلى ما دونها. وحدث هذا الأمر مثلاً في رومانيا وكازاخستان وفنزويلا. وبالإضافة إلى ذلك، تفاوتت نسب التقدم المحرز في تحقيق الغاية المتعلقة بالقضاء على الجوع من الأهداف الإنمائية للألفية، حيث سجلت البلدان المتوسطة الدخل نسبة ٦٩,٦ في المائة من نقص التغذية على الصعيد العالمي[١٣].

٢٣ - ويجد الهدف الإنمائي للألفية ٢ المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي صدىً خاصاً في سياق نقص أو حتى انعدام النظام التعليمي الذي يعد عاملا رئيسيا يعوق التنمية الاجتماعية

(١٢) انظر أيضا Department for International Development, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, “Achieving the Millennium Development Goals: the middle-income countries” (London, 2004).

(١٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ”حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم“ (روما، ٢٠١٢).

والاقتصادية لبعض البلدان المتوسطة الدخل. وقد أشرفت كثير من البلدان المتوسطة الدخل على تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك تونس وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وفييت نام. ومع ذلك، فإن عدداً من البلدان لا يزال يواجه تحديات تتعلق بتعميم التعليم الابتدائي. ففي ليسوتو، على سبيل المثال، بلغت النسبة الإجمالية للقيد في المدارس ٧٥ في المائة في عام ٢٠١١، على الرغم من أن هذه النسبة تأتي بعد انخفاض من ٧٠,٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٦,٤ في المائة في عام ١٩٩٩. أما في باكستان والسنغال، فما زالت النسبة دون نسبة التسجيل الكامل، حيث بلغت في عام ٢٠١١ معدل ٧٢,١ في المائة في باكستان و ٧٨,٩ في المائة في السنغال، لكن المعدلين يمثلان زيادةً كبيرةً مقارنةً بالمستويات السابقة. وفي عدد من البلدان المتوسطة الدخل، يترتب على التفاوت بين الجنسين ليس فقط في فرص الحصول على التعليم ولكن أيضا في فرص التدريب المهني والنفاذ إلى سوق العمل بعد إضافي مهم من أبعاد ضعف النساء والفتيات.

٢٤ - ومن المحدِّدات الأساسية الإضافية للتنمية استمرارية الحصول على مياه الشرب المأمونة والاستفادة من مرافق الصرف الصحي الأساسية، وهو مجال سجلت فيه العديد من البلدان المتوسطة الدخل تقدماً ملحوظاً. ومن أمثلة هذه البلدان غانا، التي ارتفعت فيها نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب من ٥٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٦ في المائة في عام ٢٠١١، وكذلك الهند التي شهدت زيادة في هذه النسبة من ٧٠ في المائة إلى ٩٢ في المائة خلال الفترة ذاتها. ومع ذلك، ما زال يلزم في بعض البلدان القيام بالمزيد لتحقيق تحسينات في مجال الصرف الصحي. ففي أنغولا مثلاً، لم تكن مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية متاحة في عام ٢٠١١ إلا لما يزيد قليلا عن نصف السكان، على الرغم من الفوائد المالية الكبيرة المتأتية من صادرات النفط. وفي الوقت نفسه، انخفضت هذه النسبة بالفعل في اليمن من ٦٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٥ في المائة في عام ٢٠١١.

٢٥ - وتشكل الأزمة الاقتصادية العالمية عامل خطر كبير فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المحتمل أن ينجم الأثر الأعجل عن معدلات الفقر المتزايدة الناتجة عن ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الدخل والتحويلات المالية. ومع ذلك، فبعض آثار الأزمة قد لا تتضح معالمها إلا بعد مرور فترة زمنية أطول[١٤]. وقد تشمل هذه الآثار، على سبيل المثال، الانخفاض في نسبة إتمام التعليم الابتدائي، حيث قد تقل قدرة الأسر على تحمل

(١٤) انظر أيضا، World Bank, *Global Monitoring Report 2010. The MDGs After the Crisis* (Washington, D.C., 2010).

رسوم التعليم أو يضطر الأطفال إلى العمل من أجل المساهمة في دخل الأسرة أو قد تؤدي الضغوط المالية إلى خفض الاستثمار في التعليم الابتدائي أو مستوى الإنفاق الحالي عليه. ويمكن أن يحدث تدهور مماثل في غير ذلك من المؤشرات من قبيل معدلات وفيات الأطفال ووفيات الأمومة. وهذا يؤكد فقط حاجة مقرري السياسات إلى مواصلة تركيزهم على الاحتياجات الأساسية للناس عند تخصيص الأموال العامة، ولا سيما في وقت الأزمات. وهذا ينطبق أيضا على الجهات المانحة للمساعدة الإنمائية.

باء – فخ الدخل المتوسط

٢٦ – مفهوم ”فخ الدخل المتوسط“ هو مفهوم جديد نسبيا في المؤلفات الاقتصادية، وهو مثار لبعض الجدل. ولا يوجد توافق في الآراء بين علماء الاقتصاد على صحة هذا المصطلح، إذ يشكك البعض في وجود ”الفخ“ ويفضلون استخدام مفهوم تباطؤ النمو بدلا منه.

٢٧ – وتبين الأدلة الوقائعية المستمدة من العقود القليلة الماضية أن الكثير من البلدان المنخفضة الدخل، التي سجلت فترة مستمرة من النمو الاقتصادي السريع وانتقلت في نهاية المطاف إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل قد شهدت في وقت لاحق تباطؤا اقتصاديا كبيرا. وكان الفرق في متوسط معدلات النمو خلال فترة سبع سنوات قبل التباطؤ وبعده يتجاوز في بعض الحالات ١٠ نقاط مئوية. وفي الوقت نفسه، لا تزال الفجوة في دخل الفرد بين هذه البلدان والاقتصادات المرتفعة الدخل كبيرة ويرجح أن تعجز معظم هذه البلدان عن سدها في الأجل القريب. ومن أجل تحقيق التقارب مع البلدان المرتفعة الدخل، تحتاج هذه البلدان إلى توسع اقتصادي سريع ومستقر. ولذلك، فإن مفهوم ”فخ الدخل المتوسط“ يشير إلى الحالة التي يتعذر فيها على البلدان المتوسطة الدخل، بعد الوصول إلى مستوى معين لدخل الفرد، أن تتجاوز كثيرا هذا المستوى من الدخل، نظرا لأن نصيب الفرد لديها من النمو الاقتصادي لا يزال متدنيا. فعلى سبيل المثال، من بين الـ ١٠١ بلد متوسط الدخل في عام ١٩٦٠، لم ينتقل منها سوى ١٣ بلدا إلى فئة البلدان المرتفعة الدخل بحلول عام ٢٠٠٨، في حين ظلت باقي البلدان محصورة في فئة البلدان المتوسطة الدخل أو حتى تراجعت إلى مستوى البلدان المنخفضة الدخل[١٥]. وهناك مجموعة كبيرة من البلدان المتوسطة الدخل، العديد منها في أمريكا اللاتينية، تعتبر حاليا واقعة في ”فخ الدخل المتوسط“. وخلال العقود القليلة الماضية، شهدت هذه البلدان فترات نمو وهبوط متوالية، مع حدوث تقلبات في دخل الفرد الحقيقي حول مستوى معين تقريبا. وعلى الرغم من أن هذه البلدان شهدت بعض

(١٥) World Bank, *China 2030: Building a Modern, Harmonious, and Creative Society* (Washington, D.C., 2013), p. 12.

التسارع في النمو الاقتصادي في بداية العقد الماضي، فإن ذلك التوسع كان مدفوعا إلى حد كبير بالارتفاع الضخم المفاجئ في أسعار السلع الأساسية واستقبالها تدفقات قوية من التحويلات المالية.

٢٨ - وهناك أسباب مختلفة لظاهرة فخ الدخل المتوسط. فالبلدان المنخفضة الدخل لديها، عموما، إمكانات أكبر للنمو، إذ أن آفاق نموها ترتبط ارتباطا قويا بالنجاح في التصدي لاختناقات جانب العرض من الاقتصاد وبناء قدرات إنتاجية محلية. ويمكن أن تبدأ البلدان المنخفضة الدخل نموها من خلال استراتيجيات من قبيل التحول من الزراعة إلى الأنشطة الأعلى إنتاجية، والتحضر المستمر، وضم النساء إلى القوى العاملة، وتنمية قطاع الطاقة والهياكل الأساسية الأخرى، والاندماج في سلسلة الإنتاج على الصعيد العالمي (بدءا من توفير العمالة المنخفضة المهارات للصناعات التحويلية أو تطوير الصناعات الاستخراجية)، وتنويع القاعدة الإنتاجية التي تكون ضيقة بشدة في بادئ الأمر. ومع ذلك، فمع ارتفاع الأجور في هذه البلدان النامية التي توشك على اللحاق بالبلدان الأعلى دخلا، فإنها تفقد القدرة التنافسية في قطاع صناعاتها التحويلية المنخفضة المهارات لصالح البلدان الأقل دخلا، بينما من ناحية أخرى لا يمكنها أن تتنافس مع الاقتصادات المرتفعة الدخل في مجال المهارات الرفيعة والمنتجات ذات القيمة المضافة العالية[١٦]. ويتوقف في نهاية المطاف تحقيق مكاسب من التوسع الحضري ومن استيعاب العمالة الريفية في قطاعات التصنيع، فضلا عن عمالة المرأة، في الوقت الذي يتطلب فيه تراكم المخزون الرأسمالي إنفاق المزيد من الموارد للتعويض عن إهلاكه. ومع بلوغ البلد لمركز الدخل المتوسط، يصبح لزاما عليه التوصل إلى استراتيجيات جديدة للحفاظ على النمو. وبعد فقدان القدرة التنافسية من ناحية الأجور، يجب على البلد تحسين القيمة المضافة للإنتاج وقدرته على المنافسة بغير التكلفة، فضلا عن تلبية الطلب المحلي في الاقتصاد، الذي تتزايد أهميته من أجل تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي.

٢٩ - بيد أن بعض البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك عدد من البلدان الغنية بالموارد التي وصلت إلى مستوى الدخل المتوسط بسبب الأسعار المرتفعة للنفط والمعادن، لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على قطاعات السلع الأساسية الأولية، مع وجود أنشطة محدودة ذات قيمة مضافة وعدد قليل من الروابط مع القطاعات الأخرى للاقتصاد (وتشمل هذه البلدان، على سبيل المثال، أنغولا، وجنوب السودان، وزامبيا، والسودان، وغابون، وغانا، والكونغو، ونيجيريا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). وتتسم العديد من البلدان المتوسطة الدخل

(١٦) انظر، على سبيل المثال، Homi Kharas and Harinder.Kohli, "What is the middle-income trap, why do countries fall into it and how can it be avoided?", *Global Journal of Emerging Market Economies*, vol. 3, No. 3 (September 2011).

بالتخصص في أنشطة منخفضة القيمة المضافة (مع وجود استثناءات قليلة، من قبيل صناعة الطيران في البرازيل)، وبانخفاض نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي لديها وانخفاض معدلات الإنفاق على التعليم والبحوث، وفي معظم هذه البلدان فإن أمام بيئة الأعمال التجارية مجال كبير للتحسن من أجل اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات بخلاف السلع الأساسية وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي. وتؤدي التفاوتات الكبيرة، التي توجد في العديد من البلدان المتوسطة الدخل، إلى فرض قيود على ظهور طبقة وسطى وإلى كبح الطلب المحلي. ويمكن لأسعار الصرف، التي تكون ضعيفة في أول الأمر مما يعزز النمو في المراحل المبكرة من التنمية في الاقتصادات المنخفضة الدخل، أن تصبح في نهاية المطاف عبئا على الاستهلاك المحلي، وعلى استيراد أحدث التكنولوجيات وتعزيز المخزون الرأسمالي، وأن تؤدي إلى مخاطر إبقاء الاقتصادات غارقة في التركيز على الأنشطة المنخفضة القيمة المضافة الموجهة نحو التصدير. وعلاوة على ذلك، فإن وجود اقتصاد غير رسمي كبير يمكن أن يكون أيضا عقبة أمام المزيد من التقدم الاقتصادي، لا سيما بسبب التحديات التي يفرضها أمام تحصيل الضرائب، إلا أنه باستخدام المزيج الصحيح من السياسات، يمكن تحويل القطاع غير الرسمي إلى قوة دفع إضافية للطلب المحلي والتجارة.

٣٠ - واستنادا إلى بعض البحوث القائمة على أدلة من بلدان مختلفة، فبعد بلوغ دخل الفرد حوالي ٠٠٠ ١٧ دولار (باستخدام ٢٠٠٥ بوصفها السنة الأساس)، واستيفاء معايير مرجعية أخرى بشأن إنتاجية عوامل الإنتاج وحصة الصناعات التحويلية من الناتج، من المحتمل أن يتباطأ النمو بشكل ملحوظ[١٧]. ومع ذلك، لا بد للبلدان المتوسطة الدخل أن ترتقي إلى مستوى الدخل المرتفع، إذ أن عدم قيامها بذلك سوف يجعلها تتكبد تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة من حيث الدخل، وتطوير الهياكل الأساسية، والصحة العامة، والتصدي للفقر وعدم المساواة، وارتفاع مستويات المعيشة بصفة عامة، بل ويمكن أن يؤثر ذلك على الاستقرار السياسي[١٨]. وعلاوة على ذلك، فإن حدوث تباطؤ كبير في النمو في البلدان المتوسطة الدخل الرئيسية، ولا سيما بلدان مجموعة البرازيل وروسيا والهند والصين

(١٧) انظر، على سبيل المثال، Barry Eichengreen, Donghyun Park and Kwanho Shin, "Growth slowdowns redux: new evidence on the middle-income trap", National Bureau of Economic Research Working Paper, No. 18673 (Cambridge, Massachusetts, January 2013) and "When fast growing economies slow down: international evidence and implications for China", National Bureau of Economic Research Working Paper No. 16919 (March 2011).

(١٨) انظر، على سبيل المثال، Harpaul Kohli and Natasha Mukherjee, "Potential costs to Asia of the middle income trap", *Global Journal of Emerging Market Economies*, vol. 3, No. 3 (September 2011).

وجنوب أفريقيا، ستكون له تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي من خلال ضعف الطلب الإجمالي العالمي، وسيؤثر بشدة على البلدان التي تعتمد على صادرات السلع الأساسية.

٣١ - وتدل تجربة بعض بلدان شرق آسيا على أنه بتنفيذ السياسات الملائمة، يمكن تجنب الوقوع في فخ الدخل المتوسط. إلا أنه ليس هناك مزيج واحد من السياسات مناسب لجميع الحالات. ويتعين على البلدان التحول من التراكم الأولي لرأس المال إلى نمو أسرع في الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج، وأن تصبح قادرة على المنافسة دوليا في قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى. ويعني هذا ضمنا الأخذَ بالتحديث التكنولوجي، وخاصة لدى البلدان التي تحتاج إلى الابتعاد عن نمط النمو القائم على الموارد، وتهيئةَ البيئة المؤسسية لتشجيع تطوير التكنولوجيا الحديثة أو التنمية الصناعية والابتكار، وتوسيعَ أسواق التصدير، والتحولَ من النمو الذي يهيمن عليه التوجه نحو التصدير إلى نمط من النمو أكثر توازنا. ويتطلب هذا بدوره ضخ استثمارات كبيرة في الهياكل الأساسية والطاقة (توجد لدى بعض البلدان المتوسطة الدخل، مثل تايلند والفلبين والهند في آسيا، احتياجات استثمارية كبيرة في هذا المجال)، وفي البحث والتطوير ورأس المال البشري. ويمثل وجود نظام تعليمي كفء ينتج كوادر من المهنيين ذوي المهارات العالية شرطا مسبقا للابتكار، كما يمثل وجود بيئة للأعمال التجارية تتسم بالشفافية والقابلية للتنبؤ بها، وقطاع مالي ذي كفاءة، فضلا عن وجود طبقة متوسطة مستقرة، شروطا مسبقة أخرى بالغة الأهمية في هذا الصدد. وحتى في البلدان المتوسطة الدخل، لا تزال الحاجة قائمة إلى زيادة توظيف المرأة. وقد يتعين على البلدان التي تواجه ازديادا في أعداد السكان المسنين الحد من نسب الإعالة برفع سن التقاعد. ومن ثم فإن الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي لهما أهمية خاصة، وينبغي أن تضع البلدان ضوابط احترازية على مستوى الاقتصاد الكلي. ولا تقل أهمية عن ذلك جودةُ المؤسسات وبيئةُ الأعمال التجارية.

٣٢ - ولا يمكن التأكيد بالقدر الكافي على أهمية الحفاظ على النمو في البلدان المتوسطة الدخل، وتحويلها إلى اقتصادات ذات قيمة مضافة عالية، ووضعها على مسار التنمية المستدامة. إلا أن مسار السياسات المتمثل في تحرير التجارة والانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الجيدة النوعية، الذي سارت فيه العديد من البلدان المتوسطة الدخل، لم يؤد دائما إلى نتائج مرغوبة. وقد ساعدت سياسات حكومية محددة (على سبيل المثال تلك التي جرى تنفيذها في شرق آسيا)، والسياسة الصناعية خصوصا، على إيجاد مجالات ومزايا نسبية جديدة في الاقتصاد العالمي. وقد كان من المهم في حالات مختلفة أن يقترن الدعم الحكومي للقطاع الخاص بمتطلبات تتعلق بالأداء. وهناك، من ناحية أخرى، أمثلة على سياسات صناعية غير ناجحة، أدت إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد. بيد أنه حتى

في الاقتصادات الناجحة، كان تنويع الصناعات والارتقاء بها لتكون قائمة على المهارات العالية عملية تدريجية، تبدأ باستحداث إنتاج جديد في الصناعات التي يسهل فيها نقل المهارات (من قبيل الصلب والإلكترونيات)، وبعد ذلك فقط يمكن الانتقال نحو القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى. واليوم، قد تتخطى البلدان بعض مراحل التنمية الوسيطة، عن طريق الاستعانة بتكنولوجيات أكثر كفاءة وأكثر ملائمة للبيئة، وإنشاء مؤسسات أفضل. ولا يمكن للبلدان المتوسطة الدخل أن تلجأ إلى مجرد محاكاة مسار التنمية السابق للبلدان المتقدمة النمو، ولا سيما أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة بهذا المسار. وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل، يكمن التحدي الرئيسي في وضع وتنفيذ السياسات التي تعزز التحول الاقتصادي، وتكون كذلك شاملة للجميع وسليمة بيئيا ومستدامة. ويتعين على البلدان المرتفعة الدخل أن توفر المساعدة التكنولوجية اللازمة في هذا الصدد.

ثالثا – تعاون منظومة الأمم المتحدة مع البلدان المتوسطة الدخل

ألف – الإنجازات الرئيسية في مجال التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

٣٣ – يركز الكثير من العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل على القضاء على أوجه التفاوت، وتعزيز الإنصاف والإدماج الاجتماعي، والمساعدة في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وتنمية القدرات والدعوة. ويشكل كل من إسداء المشورة بشأن صياغة السياسات وتنفيذها، فضلا عن صور الدعم التقني الأخرى المحددة الأهداف، عناصر هامة أيضا من العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل.

٣٤ – ومن أجل تقديم صورة أكثر واقعية لحالة التعاون الإنمائي للأمم المتحدة مع البلدان المتوسطة الدخل، يستعين هذا التقرير بالبيانات التي تم جمعها من خلال دراسة استقصائية لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج. وقد تلقت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الردود على الدراسة الاستقصائية خلال الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٢[(١٩)]. ولأغراض هذا التقرير، جرى تحليل مجموعة فرعية من ردود البلدان المتوسطة الدخل على أسئلة هذه الدراسة الاستقصائية الأوسع نطاقا. ومن أصل ١٠٧ بلدان من البلدان المتوسطة الدخل التي تلقت الدراسة الاستقصائية، قدمت ٧٦ بلدا ردودا عليها (٧١ في المائة).

(١٩) أجريت الدراسة الاستقصائية الأصلية استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤. ويمكن الاطلاع على تحليل لنتائج الدراسة الاستقصائية الأصلية في الورقة المعنونة ”نتائج الدراسة الاستقصائية لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج“ التي يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط التالي: http://www.un.org/esa/coordination/pdf/government_survey_report_10_june_2012.pdf.

٣٥ - وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية إلى أنه بالنسبة لـ ٧٩ في المائة من البلدان المتوسطة الدخل المجيبة، ازدادت أهمية منظومة الأمم المتحدة إزاء الاحتياجات الإنمائية للبلدان على مدى السنوات الأربع الماضية. وأشارت البلدان المجيبة إلى أن مساهمة منظومة الأمم المتحدة كانت لها أهمية خاصة في مجال البيئة والتنمية المستدامة، تليها الصحة فالحوكمة والإدارة العامة. وفي هذا الصدد، فإن الطبيعة العابرة للحدود للمسائل البيئية وكذلك قابلية الحلول للنقل، لا سيما في مجالي الصحة والحوكمة، يمكن أن ينظر إليها على أنها تتفق جيدا مع الخصائص ونقاط القوة التي تتميز بها منظومة الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بالتشجيع على اتباع ممارسات موحدة. وشملت المجالات الهامة الأخرى لإسهامات الأمم المتحدة، التي أشار إليها عدد كبير من البلدان المتوسطة الدخل، الحد من الفقر، وحقوق الإنسان والإنصاف، والمساواة بين الجنسين. ونظرا لأن نتائج الدراسة الاستقصائية قد عولجت دون بيان هوية البلدان المجيبة، تعذر أخذ حجم سكان البلدان المعنية في الاعتبار، الأمر الذي قد يؤدي إلى تغيير في ترتيب الأولويات عالميا.

٣٦ - وكانت أنواع الدعم المقدم من الأمم المتحدة التي ذكرتها فرادى البلدان باعتبارها الأكثر أهمية هي تعزيز القدرات الوطنية على وضع السياسات والاستراتيجيات ودعم التدريب وبناء المؤسسات. وشملت المجالات الأخرى التي ذُكرت تقديم المشورة بشأن السياسات والاستراتيجيات الإنمائية؛ ودعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتوفير المعرفة والخبرة التقنية؛ ودعم الدراسات بشأن مواضيع من قبيل التنمية البشرية والأطفال.

٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، أشار ٨٦ في المائة من البلدان المتوسطة الدخل المجيبة إلى أن أنشطة الأمم المتحدة متوائمة بشكل وثيق أو وثيق جدا مع احتياجاتها وأولوياتها الإنمائية. وفي الوقت نفسه، أشار ٩٦ في المائة من هذه البلدان إلى وجود اتفاق أو اتفاق قوي مع عبارة أن جهود الأمم المتحدة تركز على مساعدة البلد المعني في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٨ - وفيما يتعلق بأهم مجالات مساعدة الأمم المتحدة للبلدان المتوسطة الدخل في السنوات الأربع المقبلة، فإن المجال الذي أشير إليه أكثر من غيره هو مجال البيئة والتنمية المستدامة، بما في ذلك تغير المناخ والمياه والتصحاح البيئي، يليه مجالا الصحة والحد من الفقر. وفيما يتصل بالتدابير التي ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذها لكي تزداد فعاليتها على الصعيد القطري، فقد حظيت مسألة تركيز الأمم المتحدة على المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة بأكبر قدر من التأييد. ومن التدابير الأخرى التي قوبلت أيضا بتأييد قوي استخدامُ الأساليب القائمة على النتائج استخداما أفضل وتحسين تصميم البرامج والمشاريع.

٣٩ - ويدخل مجال تيسير تبادل المعلومات بشأن البلدان المتوسطة الدخل ضمن أهم مجالات عمل الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد نظمت منظومة الأمم المتحدة أو شاركت في مؤتمرات تركز على قضايا مثل التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي. ومن بين الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها في هذا الصدد، المؤتمر الرفيع المستوى للبلدان المتوسطة الدخل المعني بموضوع ''التحديات التي تواجه التنمية المستدامة والتعاون الدولي في البلدان المتوسطة الدخل: دور الشبكات في تحقيق الازدهار'' الذي عقد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في سان خوسيه، وتولّت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تيسير أعماله، والمؤتمر الإقليمي المعنون ''التنمية المستدامة في بلدان رابطة الدول المستقلة وشرق أوروبا وجنوبها من منظور البلدان المتوسطة الدخل'' الذي عقد في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣ في مينسك. وبالتوازي مع ذلك، يوفر المجلس الاقتصادي والاجتماعي منبرا للبلدان المتوسطة الدخل تتبادل عبره المعلومات والخبرات وتتشاور كذلك مع غيرها من الدول الأعضاء ومع المجتمع المدني والبرلمانيين. ويضاف إلى ذلك أن منظمات والأمم المتحدة وصناديقها، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تُولي أهمية كبيرة لتوسيع نطاق شبكات التعاون الإقليمي في البلدان المتوسطة الدخل من أجل زيادة أعداد المؤسسات الأكاديمية والتقنية المنضمة إليها.

٤٠ - وخلال الفترة ٢٠١١ -٢٠١٣، كان لمنظومة الأمم المتحدة نشاط كبير في البلدان المتوسطة الدخل. فقد نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشكيلة واسعة من البرامج في نحو ١٠٠ بلد من هذه البلدان بغية بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وقد نُفذت أنشطة البرنامج الإنمائي تلك في إطار خطته الاستراتيجية ومجالات تركيزها الأربعة، وبطريقة تتماشى مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومشاريع البرامج القطرية في البلدان المعنية. وفي البلدان المتوسطة الدخل، عمل البرنامج الإنمائي في مجال التركيز على الفقر والأهداف الإنمائية للألفية في ٨٧ بلدا، وفي مجال التركيز على الحكم الديمقراطي في ٧٣ بلدا، وفي مجال التركيز على منع الأزمات والتعافي منها في ٣٨ بلدا، وفي مجال التركيز على البيئة والطاقة في ٩١ بلدا.

٤١ - وعملت وكالات أخرى على تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل وفقا لولاية كل منها. وبالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مثلا، فما زالت قضايا حقوق الإنسان وحماية الطفل تشكل تحديات هامة. فبالإضافة إلى تعاون اليونيسيف المستمر في مجالات الصحة والتعليم وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحماية الاجتماعية، فإنها تصدت لتحديات تتعلق بتوفير الرعاية البديلة للأطفال في سياق إلغاء إقامتهم

في مؤسسات الرعاية، وبأوضاع الأقليات العرقية والأطفال المهاجرين، وتحقيق العدالة للأطفال الواقعين تحت طائلة القانون، والاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية والاتجار بهم. وقد عالجت المنظمة تلك المسائل بالتوسع في التجريب بغرض توليد المعارف والتأثير في وضع السياسات، وتعزيز القدرات في مجال جمع البيانات تحليلها وإدارتها وتبليغها بطريقة آنية، ودعم تغيير السياسات من خلال الأبحاث والدعوة. ويضاف إلى ذلك أن المنظمة شجعت الاتصالات الرقمية والاتصال من أجل التنمية، وشجعت الاستفادة على المستوى الاستراتيجي من موارد القطاع الخاص في التمويل وتأسيس الشراكات التي تراعي مصلحة الأطفال والشراكات الاستراتيجية والتبادل فيما بين بلدان الجنوب، وعملت على تطويع المهارات والقدرات التقنية لتلبية احتياجات البلدان المتوسطة الدخل.

٤٢ - وينفذ صندوق الأمم المتحدة للسكان معظم برامجه القطرية الحالية في بلدان متوسطة الدخل، وهو ما يعكس تحول الصندوق بصفة عامة من بلدان الفئة المنخفضة الدخل إلى بلدان الفئة المتوسطة الدخل. وتتلقى البلدان المتوسطة الدخل زهاء نصف موارد الصندوق. ويركز الصندوق على تعزيز استفادة الجميع من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في جميع فئات البلدان، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل. كما يتناول عمل الصندوق في البلدان المتوسطة الدخل ما يعرف باسم ''المسائل الناشئة'' المتصلة بالديناميات السكانية، ومنها الشيخوخة والتحضر والهجرة وتغير المناخ، وخاصة فيما يخص جمع البيانات وتحليلها وقضايا الشباب. ويشجع الصندوق تأسيس الشراكات الاحتوائية الواسعة النطاق وييسر التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وما إعداد خطة استراتيجية لبلد متوسط الدخل في عام ٢٠١١ في بوتسوانا بالتعاون الوثيق مع جميع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية في البلد إلا مثال واحد على تأسيس تلك الشراكات. ويؤكد مشروع الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ أن الاضطلاع بأنشطة في البلدان المتوسطة الدخل لا يزال جزءا هاما من برامج الصندوق، كما يطرح مشروع الخطة نموذجا للأعمال من شأنه زيادة فعالية الاستجابة لاحتياجات البلدان المتوسطة الدخل بطريقة تراعي قدراتها المتزايدة على صعيد السياسات.

٤٣ - وساعدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) البلدان المتوسطة الدخل في الفترة ٢٠١١ -٢٠١٣ من خلال إعداد واعتماد ٥٢ عملية استثمار بلغت قيمتها الكلية ٤,٧٨ بليون دولار، وهو ما يمثل ٦٤ في المائة من مجموع الاستثمارات التي جُذبت بالتعاون مع الشركاء الممولين الرئيسيين للمنظمة. واستهدفت مساعدة الفاو ريادة الأعمال الريفية والتنافسية والإنتاجية والتنويع في المجال الزراعي؛ ونشر البحوث والتكنولوجيا الزراعية؛ وإدارة الأراضي؛ وتعزيز التنوع البيولوجي ووسائل كسب الرزق في الصحارى؛ وإدارة

موارد الري والمياه؛ وترميم النظم الإيكولوجية للغابات؛ وتوجيه الإنعاش في حالات الطوارئ وإدارة الأخطار الطبيعية. وقد ارتبط الدعم المقدم إلى البلدان المتوسطة الدخل على مدى السنوات الثلاث الماضية في المقام الأول بالهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالاستدامة البيئية.

٤٤ - ويحتفظ برنامج الأغذية العالمي بوجود عملي له في ٤٤ بلدا من البلدان المتوسطة الدخل حيث يقدم المساعدة في مجالات شبكات الأمان والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها من أجل دعم الحكومات في التصدي لغياب الأمن الغذائي وسوء التغذية. ففي تيمور - ليشتي مثلا، يقدم البرنامج الدعم عبر أنشطة برامج الغذاء مقابل العمل/الأصول وبرامج التغذية المدرسية.

٤٥ - ونُفذ العديد من أنشطة صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي. وتتعاون وكالات الأمم المتحدة أيضا مع هيئات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنتدى جزر المحيط الهادئ والجهات المانحة على الصعيد الثنائي لمرفق البيئة العالمية والحكومات.

٤٦ - وإضافة إلى البرامج التنفيذية التي تجري على الصعيد القطري، اضطلع البرنامج الإنمائي ووكالات أخرى بمبادرات أوسع نطاقا بشأن البلدان المتوسطة الدخل. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عُقد اجتماع مشترك للمجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأغذية العالمي لمناقشة دور منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في البلدان المتوسطة الدخل ووجودها في هذه البلدان. وحضر الاجتماع أيضا ممثلون عن الدول الأعضاء المعنية والأوساط الأكاديمية، الذين باتوا منخرطين انخراطا نشطا في مناقشة هذا الموضوع. وكان هذا اللقاء من أهم المبادرات التي أسهمت في المناقشات الدائرة حول عمل منظومة الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل، استجابة لتقرير الأمين العام عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل (A/66/220) ولقرار الجمعية العامة ٦٦/٢١٢. واتفق المشاركون في اللقاء على أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي لأنها لم تفرغ بعد من تنفيذ خطط تنميتها، مع مراعاة جوانب مثل الفقر وعدم المساواة على وجه الخصوص.

٤٧ - وتعكف بعض المكاتب الإقليمية للبرنامج الإنمائي على استكشاف الفرص التي تتيح لها البدء في دعم البلدان المتوسطة الدخل بطريقة منهجية، كل في نطاق منطقته. فعلى سبيل المثال، سيركز البرنامج الإقليمي الجديد لأفريقيا، توخيا منه لزيادة عمله مع البلدان المتوسطة الدخل، على أولويات منها تقديم المزيد من الخدمات الاستشارية في المراحل التحضيرية لوضع السياسات، والحوكمة التشاركية لكي يُفضي النمو والغنى بالموارد الطبيعية إلى نتائج أفضل في مجالي التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية في أفريقيا. وأعد المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عددا من التقارير والمنشورات ونظم عددا من المناسبات انصب تركيزها على البلدان المتوسطة الدخل. ويتضمن مشروع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2013/12) بندا ينص على استمرار تقديم المساعدة إلى البلدان المتوسطة الدخل.

٤٨ - وترمي خطة البرنامج الإنمائي الجديدة للشراكات الاستراتيجية التي دخلت حيز التنفيذ منذ عام ٢٠٠٩ إلى تحقيق عدد من الأهداف الرئيسية، مثل تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكة مع الاقتصادات الناشئة لتسريع وتيرة التقدم في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية. وينبغي أن يتحقق ذلك بتعزيز تدفقات التجارة والتمويل والمعارف في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبتحليل تجارب السياسات في البلدان التي حققت تقدما ملحوظا في التنمية، وبالعمل في إطار من الشراكة مع البلدان النامية من أجل الاستفادة من المشاركة الجوهرية للبلدان الناجحة، التي تدخل حاليا في شراكات استراتيجية مع البرنامج الإنمائي فيما يجريه من مناقشات بشأن السياسات. ووُقّعت في هذا السياق عدة اتفاقات ثنائية من بينها اتفاقات شراكة لتعزيز التعاون بشأن المسائل الإقليمية والعالمية، مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف. ويأتي ضمن ذلك على وجه الخصوص إبرام البرنامج الإنمائي في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ اتفاقات من هذا القبيل مع إندونيسيا وتركيا وجنوب أفريقيا والمكسيك والهند، إلى جانب ما سبق أن وقعه البرنامج الإنمائي من اتفاقات مع البرازيل والصين.

باء - عمل المؤسسات المالية الدولية في البلدان المتوسطة الدخل

٤٩ - ما انفك البنك الدولي يسعى لتطبيق نهج يتسم بالمرونة وتعدد الأبعاد في مساعدة البلدان المتوسطة الدخل[٢٠]. ونظرا لاختلاف الاحتياجات الإنمائية لهذه البلدان، يعمل البنك مع هذه البلدان باعتبارها عملاء وحملة أسهم في الوقت ذاته، حيث يقدم مجموعة واسعة

(٢٠) انظر World Bank, *Development Results in Middle-Income Countries: an Evaluation of the World Bank's Support* (Washington, D.C., 2007).

النطاق من الخدمات التي تلائم ظروف كل بلد على حدة. وتشتمل هذه الخدمات مثلا على منتجات مالية كالقروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر، إلى جانب المعارف والخدمات الاستشارية، بما فيها الخدمات التي تقدم على أساس استرداد التكاليف. وقد انصب التركيز أيضا على تعظيم الاستفادة من قدرات كل بلد في مجالات الإدارة المالية والشراء، وكذلك على زيادة استثمارات القطاع الخاص في البلدان المتوسطة الدخل.

٥٠ - ويمكن التمييز بين أنواع الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها البنك الدولي بوجوه مختلفة. ففي عدة بلدان متوسطة الدخل، يدعم البنك الدولي السياسة الإنمائية من خلال برامج إقراض هامة. وفي حالات أخرى، تتزايد أهمية الدور الذي تؤديه الخدمات الاستشارية بالتلازم مع انخفاض الإقراض. وتوقفت بعض البلدان عن الاقتراض من البنك الدولي وأصبحت تعتمد فقط على خدمات البنك الاستشارية وتُسدد له تكاليفها في كثير من الأحيان. وتنطوي قائمة عملاء البنك في هذا الصدد أيضا على كيانات حكومية دون وطنية ومؤسسات مملوكة للدولة، وكيانات أخرى غير سيادية، إلى جانب مؤسسات حكومية مركزية. وتكون هذه الخدمات في عدد من الحالات مدرجة ضمن برامج إنمائية محلية التمويل ومقترنة بها.

٥١ - وهذا التحول إلى الخدمات الاستشارية هو نتيجة طبيعية، إلى حد ما، لمسار التنمية الذي تسلكه البلدان المتوسطة الدخل، إذ كثيرا ما تنطوي زيادة مستوى التنمية على انخفاض نسبي في الحاجة الملحة إلى التمويل، في حين تظل الحاجة للمساعدة في تعزيز القدرة على تنفيذ السياسات قائمة بشكل كبير بل وربما تتزايد. وفي هذا الصدد، فإن الطابع المتغير للتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في مسيرتها على طريق التنمية تدل عليه عدة أمثلة من بينها شيوخة السكان، وإصلاح المعاشات التقاعدية، والسياسة التجارية والضريبية، والتعليم فوق الثانوي، والتفاوت الاجتماعي، والتنافسية، والتوسع الحضري. وفي ضوء هذه الخلفية، يركز البنك الدولي في تعاونه مع البلدان المتوسطة الدخل تركيزا خاصا على دوره في تيسير نقل وتبادل المعارف والخبرات. ويشمل ذلك أيضا التركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، سواء فيما بين البلدان المتوسطة الدخل أو بين البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل.

٥٢ - ونظرا للآثار الإيجابية المرجح أن تكون كبيرة للنمو الشامل للجميع والمستدام في البلدان المتوسطة الدخل على بقية العالم، فقد دعم البنك الدولي البلدان المتوسطة الدخل في دورها كأطراف فاعلة عالمية في مختلف السياقات الدولية. وتستند هذه الاستراتيجية إلى تقييم مؤداه أن ثمة أوجه تآزر ذات شأن نابعة من التنمية في البلدان المتوسطة الدخل قابلة

للتسخير على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالحد من الفقر وتحقيق الاستقرار المالي الدولي، إضافة إلى قضايا عالمية مثل تغير المناخ والإمداد الآمن بالغذاء والمياه والطاقة، والتجارة الدولية. وفي هذا السياق، يتعاون البنك الدولي مع البلدان المتوسطة الدخل على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي.

٥٣ - وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، واصل صندوق النقد الدولي التكيُّف مع الأهمية المتزايدة للبلدان المتوسطة الدخل من أجل معالجة التحديات الخاصة التي تواجهها. واستمر الصندوق في تقديم الدعم للبلدان المتوسطة الدخل، لا سيما من خلال مراقبته للتطورات والسياسات الاقتصادية الكلية والمالية (التحليل، المشاورات، إسداء المشورة في مجال السياسات)، وكذلك - إذا اقتضت الحاجة - من خلال الإتاحة المؤقتة لموارد الصندوق عن طريق مرافق الإقراض المختلفة التابعة له.

٥٤ - وفيما يتعلق بأنشطته المتعلقة بالرقابة، اتخذ صندوق النقد الدولي خطوات هامة من أجل تعزيز نوعيتها ونطاق تغطيتها، موليا تركيزا أكبر على تعزيز الروابط العابرة للحدود والشاملة لعدة قطاعات وعناية أوثق لتداعيات السياسات الاقتصادية في أكبر اقتصادات العالم والروابط بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي. وفي هذا السياق، نفذ الصندوق قراره المتعلق بالرقابة المتكاملة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، مما عزز الإطار القانوني للرقابة[٢١]. ويجعل هذا القرار المشاورات مع الدول الأعضاء استنادا إلى المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي أداة لا للرقابة الثنائية فحسب، ولكن أيضا للرقابة المتعددة الأطراف.

٥٥ - وفيما يتعلق بمرافق الإقراض التابعة لصندوق النقد الدولي، فقد أجرى الصندوق عدة إصلاحات خلال السنوات الأخيرة ترمي إلى زيادة مرونة ترتيباته المالية[٢٢]. وتسعى المرونة الجديدة في إطار الإقراض الخاص بالصندوق إلى السماح باستجابات أكثر فعالية للظروف المتنوعة للبلدان الأعضاء. فعلى سبيل المثال، استحدث الصندوق عدة تسهيلات ائتمانية منذ الأزمة، من بينها ''خط الائتمان المرن'' و ''خط الوقاية والسيولة''. وإضافة إلى ذلك، جرى تجميع أدوات الصندوق المتعلقة بالمساعدات الطارئة تحت مظلة واحدة هي أداة التمويل السريع الجديدة، التي قد تُستخدم دعما لتشكيلة من الاحتياجات العاجلة المتعلقة بميزان

(٢١) صحيفة وقائع صندوق النقد الدولي ''IMF surveillance'' (رقابة صندوق النقد الدولي)، يمكن الاطلاع عليها بالموقع: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/surv.htm.

(٢٢) انظر، مثلا، صحيفة وقائع صندوق النقد الدولي "IMF lending" (إقراض صندوق النقد الدولي) التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/howlend.htm؛ وصحيفة وقائع الصندوق المعنونة "IMF's response to the global economic crisis" (استجابة الصندوق للأزمة الاقتصادية العالمية) التي يمكن الاطلاع عليها بالموقع التالي: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/changing.htm.

المدفوعات دون الحاجة إلى برنامج متكامل الأركان. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، أصدر الصندوق أيضا مذكرة توجيهية جديدة بشأن تحليل القدرة على تحمل الدين العام في البلدان القادرة على الوصول إلى الأسواق[٢٣].

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

٥٦ – ثمة اتفاق واسع داخل المجتمع الدولي على أنه ينبغي أن تستمر البلدان المتوسطة الدخل في تلقي مساعدات التنمية من منظومة الأمم المتحدة وأنه ينبغي تحسين المساعدات المقدَّمة في الكثير من أبعادها. ومع إحراز خطوات إلى الأمام في طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تتحول أولويات جدول أعمال التنمية الدولية، بما في ذلك داخل البلدان المتوسطة الدخل، نحو أهداف التنمية المستدامة، مع استمرار التركيز في الوقت ذاته على الفئات المهمشة والضعيفة، وكذلك على البيئات التي تتأخر فيها خطى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٧ – وبينما تحظى منظومة الأمم المتحدة بتمثيل واسع في البلدان المتوسطة الدخل، حيث تقدم مساعدة إنمائية على جبهات عديدة، فإن ثمة مشكلة متواصلة تتمثل في الافتقار إلى إطار استراتيجي حاكم ومعرَّف جيدا للتعاون الإنمائي مع تلك البلدان، حيث لم يجر بعد التوصُّل إلى تحديد كامل لمبادئ وطرائق هذا التعاون. فمن شأن هذا التحديد أن يساعد في مواءمة الأنشطة البرنامجية بشكل أوثق مع الاحتياجات الخاصة لفرادى البلدان المتوسطة الدخل وإتاحة استخدام أفضل لأوجه التآزر المالية والفنية بين الوكالات. وتتمتع منظومة الأمم المتحدة، بالمقارنة بمؤسسات التنمية الأخرى، بعدد من المزايا الفريدة، مثل وجودها في جميع أنحاء العالم، وقدرتها على إشراك الاختصاصيين ذوي المهارات الرفيعة من كل البلدان في أنشطتها التنفيذية، وتحمُّلها ولاية دولية ملزمة.

٥٨ – وهناك اقتراح محدد لتحسين التنسيق والتعاون في منظومة الأمم المتحدة فيما يخص نهجها إزاء البلدان المتوسطة الدخل وهو إعداد خطة عمل للأمم المتحدة مشتركة بين الوكالات[٢٤]. ويمكن إنشاء فريق عامل تابع للأمم المتحدة وتكليفه بدعم تنفيذ خطة العمل هذه، بحيث ينطلق في عمله من السوابق الموجودة في مجال وضع الأطر

(٢٣) يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط التالي: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/050913.pdf.

(٢٤) نوقش هذا الاقتراح بمزيد من التفصيل في محافل منها، مثلا، المؤتمر المعني بالبلدان المتوسطة الدخل، المعقود في مينسك يومي ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣.

المؤسسية[٢٥]. وتتسم التكلفة المنخفضة نسبيا لهذا الخيار بأهمية خاصة في هذا الصدد، حيث أنه سيعتمد اعتمادا رئيسيا على الخبرات الموجودة بالفعل في المنظومة.

٥٩ - وفي حين أن تصنيف البلدان المتوسطة الدخل حسب دخل الفرد يلتقط أبعادا هامة للتنمية، فإنه لا يقدم سوى صورة غير مكتملة تخفي تفاوتات هامة بين البلدان وداخلها، سواء من حيث دخل الفرد ذاته أو بالنسبة لمتغيرات أخرى تميز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بل إن هذا هو الحال حتى حينما يؤخذ في الاعتبار التمييز بين بلدان الشريحة الدنيا وبلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط. وقد لاحظت الجمعية العامة في هذا الصدد، في القرار ٦٤/٢٠٨، أن المتوسطات الوطنية التي تشير إلى معايير مثل دخل الفرد قد لا تكون كافية لمراعاة خصوصيات البلدان المتوسطة الدخل.

٦٠ - وبالتالي، فإن من الممكن إعداد نظام مصقول بقدر أكبر لتصنيف البلدان حسب وضعها الإنمائي لمراعاة تعددية أبعاد التنمية. وقد يشمل ذلك، مثلا، بعض عناصر المنهجية المستخدمة في تعريف أقل البلدان نموا، والتي تستند إلى الدخل، ومؤشرات التنمية البشرية، ومدى التعرض لأخطار اقتصادية وبيئية. ويمكن أن يتمثل معيار محتمل آخر في المستويات المختلفة للوصول إلى أسواق رأس المال الدولية[٢٦]. ويمكن أيضا استخدام أي معيار تصنيفي بديل لتحديد مجموعات فرعية من البلدان المتوسطة الدخل، مع الاستمرار في استخدام دخل الفرد بوصفه المعيار الرئيسي.

٦١ - وينبغي النظر إلى صياغة إطار استراتيجي موحد وتصميم نظام تصنيف مصقول بقدر أكبر كأمرين مترابطين. فنظام التصنيف لن يصف الوضع القائم فحسب، بل سيُستخدم أيضا لقياس التغيرات على مر الزمن، ومن ثم قياس تأثير السياسات. ومن شأن الاستراتيجية الموحدة ونظام التصنيف المصقول بقدر أكبر، إذا اقترنا، أن يزيدا من فرص إحداث تأثير سياساتي أقوى وأكثر توجُّها صوب أهداف محددة في محاولة التصدي للتحديات العديدة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل.

٦٢ - ومن المهم أيضا ألا يكون تحسين المساعدة المقدمة إلى البلدان المتوسطة الدخل على حساب الخطط الإنمائية للبلدان المنخفضة الدخل، وخصوصا أقل البلدان نموا، أو أن يؤثر عليها سلبا بأي طريقة، وأن يتم علاوة على ذلك تهيئة وضع يعود بالفائدة

(٢٥) من أمثلة الأطر المؤسسية القائمة للتنسيق والتعاون فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص والمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية.

(٢٦) Fallon and others, “Middle-income countries” (انظر الحاشية ٢ أعلاه).

المتبادلة، من خلال الانعكاسات الإيجابية غير المباشرة والآثار الشبكية الإيجابية، على جميع الأطراف المعنية.

٦٣ - وينبغي رصد القدرة على تحمل الديون الخارجية للبلدان المتوسطة الدخل، كما ينبغي إعداد برامج لتسوية ديون أشد البلدان ضعفا. وينبغي الجمع بين ذلك وبين النظر في الجوانب الأوسع نطاقا لجدول أعمال التنمية من قِبَل الصناديق والوكالات المعنية.

٦٤ - ويختلف واقع المساعدة الإنمائية اليوم اختلافا كبيرا عن واقعها حتى قبل عشر سنوات. فالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي اكتسبا أهمية متزايدة في تقديم المعونة ونقل التكنولوجيا والمعارف والممارسات الجيدة. وقد تكون تجربة البلدان المتوسطة الدخل الناجحة أكثر ملاءمة للبلدان المتوسطة الدخل الأخرى التي تواجه تحديات إنمائية مماثلة. ومع ذلك، فإن مشاركة ودور منظومة الأمم المتحدة في هذا السياق لم يحدَّدا بعدُ بمزيد من التفصيل.

٦٥ - ويمكن لنقل التكنولوجيات الملائمة أن يكون له دور حيوي في معالجة مشكلة قصور الإنتاجية والقدرات التكنولوجية لدى الكثير من البلدان المتوسطة الدخل. ويمكن تعزيز ذلك عن طريق آلية لتيسير نقل التكنولوجيات. ومع ذلك، فإن أي مبادرة من هذا النوع سيكون عليها الموازنة بين حماية حقوق براءة الاختراع لحائزي التكنولوجيات، الموجود أغلبهم في الاقتصادات المرتفعة الدخل، وبرامج الحوافز والتعويضات الممكنة من أجل تحسين الجاذبية الاقتصادية لنقل المعارف التكنولوجية إلى البلدان المتوسطة الدخل. وقد لا يكون هذا مفيدا في رفع الإنتاجية فحسب، ولكن قد يكون له تأثير كبير على جعل مسار النمو للبلدان المتوسطة الدخل في المستقبل أكثر استدامة من الناحية البيئية.

٦٦ - وقد تضمن التقرير السابق عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل (A/66/220) توصية إلى الدول الأعضاء بأن تنظر في إنشاء فريق رفيع المستوى أو فريق عامل مخصص، يمكن أن يعد، بمزيد من التفصيل، الإطار المناسب للتصدّي لتحديات التنمية لدى البلدان المتوسطة الدخل. ومع أنه لم يتخذ إجراء من هذا القبيل، فإن الدول الأعضاء، كي تقر بأن تحديات التنمية التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل قد تختلف عن التحديات التي تواجهها مجموعات أخرى من البلدان، قد تود النظر في مثل هذا الاقتراح، بالنظر إلى الأهمية المتزايدة دوما للبلدان المتوسطة الدخل في الساحة الاقتصادية والاجتماعية العالمية.